

مقياس: مدخل لإدارة الخطر والتأمين

تأمينات وبنوك السنة الأولى ماستر

المحاضرة الخامسة

تقنيات التعامل مع المخاطرة

طرق مواجهة المخاطر

رغم أن هناك بعض الأخطار العامة التي يعتبر مواجهتها من اختصاص الدول والمجتمع بصفة عامة، أي لا يستطيع الفرد مواجهتها أو التحكم فيها بمفرده، إلا أن غالبية المخاطر تعتبر مواجهتها من اختصاص الفرد أو المنشئة من خلال الأساليب والطرق المختلفة حسب نوع الخطر وحجمه وشكله ومحيطه. ولأن الأخطار غير نمطية دائماً وتتشكل وتتطور حسب وضعية متخذ القرار، فإن ساليب مواجهتها متعددة ومتطورة وتغير حسب الزمان والمكان.

ويمكن ذكر خمسة من بين أهم أساليب مواجهة الخطر كما يلي:

✓ تجنب الخطر.

✓ تحمل الخطر.

✓ نقل الخطر.

✓ تخفيض الخطر.

✓ الوقاية والتحكم بالخسائر

أولاً: تجنب الخطر

يقصد بتجنب الخطر ابتعاد الشخص عن اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى الخطر، كالابتعاد عن الاستثمار لتجنب الإفلاس والابتعاد عن المركبات لتجنب حوادث السير والابتعاد عن المناطق المتحركة لتجنب التعرض لخطر الزلزال، ورغم أن هذا الإجراء يؤدي إلى التقليل من أخطار الحوادث إلى مستوى الصفر، إلا أن هذا القرار يعني عدم النمو المصاحب للاستثمار والإنفاق المتعلقين دائماً باتخاذ القرارات التي تتعلق بالخطر، وهذا عملياً غير مقبول.

كما أن هذا الإجراء لا يمكن اتخاذه في مطلق الحالات لأنه توجد بعض الأخطار التي لا يمكن تجنبها كخطر الموت أو المرض واستعمال وسائل النقل لقطع مسافات طويلة. كما أن مثل هذا القرار يحرم المجتمع من فرص التنمية والنشاط الاقتصادي. غير أنه في بعض الحالات يجب اتخاذ القرار بعدم اتخاذ القرار (تجنب الخطر) في:

✓ عندما يتعذر إيجاد طريقة عملية لمواجهة الخطر.

✓ إذا كان من الممكن توقع الخطر قبل تحققه.

ثانياً: تحمل المخاطر

تعني هذه الطريقة قبول المنشأة لتحمل المخاطر، خاصة المخاطر البسيطة وما قد تسفر عنه من خسائر محتملة. ويمكن أن تتبع المنشآت هذه الطريقة بأحد شكلين هما:

✓ تحمل المخاطر بدون الاحتياط مسبقاً: قد تتبع بعض المنشآت هذا الشكل خاصة إذا كانت لديها الإمكانيات التي تمكنها من تحمل أية مخاطر قد تتعرض لها. كذلك تفضل هذه الطريقة في حالة انخفاض معدل حدوث مخاطر الأعمال وفي حالة انخفاض قيمة الخسائر المحتملة.

✓ تحمل المخاطر مع الاحتياط مسبقاً: تعتمد هذه الطريقة على تكوين مخصص لمواجهة الخسائر المحتملة. وتعد هذه الطريقة بمثابة تأمين ذاتي ضد المخاطر.

وتعتبر طريقة الاحتفاظ بالخطر بصفة عامة، من أكثر الطرق شيوعاً، وتتمتع بمزايا كثيرة من بينها:

✓ تدعم عنصر الادخار إذا كان الاحتفاظ بالخطر يتطلب تكوين احتياطات ضرورية لمواجهة.

✓ تتميز بانخفاض التكاليف لعدم وجود أقساط تأمين يتم سدادها.

✓ تشجع ممارسة طرق الصيانة والوقاية من الحوادث.

✓ تساعد علي الاستخدام الأمثل للسيولة النقدية.

بالرغم من ذلك، توجد بعض السلبيات لهذه الطريقة منها:

❖ قد تكون الخسارة المتحققة أكبر من حجم الأموال المدخرة.

❖ ارتفاع التكاليف للاعتماد علي طرق الوقاية والتحكم بالخسائر.

ثالثاً: نقل الخطر

يتم في هذه الطريقة مواجهة الخطر بنقله إلى طرف آخر مقابل دفع تكلفة الخطر لهذا الطرف، ويتم هذا النقل بواسطة عقد بين الطرفين يتعهد فيه صاحب الخطر الأصلي بدفع تكلفة الخطر إلى الطرف المنقول إليه الخطر مقابل تحمله عبئ الخسارة عند تحقق الحادث المنصوص عليه في العقد. ومن بين العقود التي يتم بمقتضاها نقل الخطر:

1- عقود التشييد:

والتي يتم بموجبها نقل الخطر إلى مقاول التشييد ليتحمل الخطر عن صاحب المشروع. فالفرد أو المؤسسة عندما يتخذون قرار ببناء مبنى يتجمع لديهم عادة خطر الحريق أثناء البناء أو التأخر عن مواعيد التسليم، أو خطر وقوع مخالفات أو حوادث معينة يترتب عليها مسؤولية نحو الغير أو نحو القائمين بعملية التشغيل؛ وبذلك يمكن لمقاول التشييد تحمل هذه المخاطر نيابة عنهم نظير قيام الفرد أو المؤسسة بدفع تكاليف الأضرار له زيادة على تكلفة بناء المتر المربع مثلاً.

2- عقود الإيجار:

ف عقد الإيجار يمكن أن يتضمن نقل المستأجر إلى المؤجر الأخطار التي ينتج عنها حوادث حريق الأصل أو فناؤه بسبب المستأجر، نظير أن يدفع في المقابل تكاليف في صورة إضافات على الإيجار الصافي للعقار. كما يمكن أن ينص على نقل مالك الأصل للمستأجر الأخطار التي كان عليه تحملها، مثل الأخطار الناتجة عن تهمد الأصل أو احتراقه أو المسؤولية المدنية تجاه الغير والمترتبة على وجود الأصل نفسه، مقابل دفع تكاليف الخطر في صورة خصومات من إيجار المثل.

3- عقود الأمانة:

ينشأ عقد الأمانة عندما يودع الفرد أو المؤسسة ممتلكاته لدى آخر بقصد البيع أو الحفظ أو التخزين نظير أجر أو عمولة مناسبة. وبموجب هذا العقد يتمكن المودع عادة من نقل بعض الأخطار التي لا يريد أن يتحملها إلى المودع لديه مقابل إضافة تكاليف الخطر إلى عمولة أو أجر الأمانة. ومن جهة أخرى بإمكان المودع لديه أن ينقل الأخطار التي يمكن أن تصيب البضاعة بسببه، بواسطة عقد الأمانة، إلى صاحب البضاعة مقابل منح خصومات مناسبة من العمولة المستحقة له.

4- عقود تكوين الشركات:

تتحمل شركات المساهمة كثير من الأخطار (كأخطار المسؤولية المدنية، وأخطار الاختلاس، وأخطار الإفلاس) وما يترتب عليها من خسائر مالية نيابة عن الشركاء. وتكون تكلفة الخطر التي تتحملها الشركة في هذه الحالات في صورة خصومات تحدث في نصيب كل شريك في العائد على رأس المال.

إن طريقة نقل الخطر من خلال العقود لا تؤثر في الخطر نفسه أو في عوامله، وإنما هي عبارة عن وسائل لمقابلة الخسائر المالية المترتبة على وجود الخطر.

رابعاً: تخفيض الخطر

تستعمل طريقة تخفيض الخطر في معالجة الأخطار الاقتصادية الطبيعية البحتة، وهناك عدة طرق تتبع في تخفيض الخطر يمكن وضعها في ثلاثة مجموعات كما يلي:

1- طريقة الفرز والتنوع: ويقصد بها فرز وتنوع الأصول المملوكة للفرد أو المؤسسة، ويتم ذلك إما بتجزئة الأصول إلى عدة أمكنة، ويتم الفرز والتنوع بتجزئة ملكية الأصل الواحد على عدة أفراد حتى يكون نصيب خسارة كل واحدة منهما محدودة بقيمة الملكية من الأصل.

وتستعمل طريقة الفرز والتنوع في حالة الأفراد والمؤسسات التي تمتلك وحدات خطر ضخمة ومتعددة ومتجانسة، وبذلك يمكن فرزها وتنويعها من جميع الجهات (النوع، المدة، الحجم، الشكل) فتنخفض درجة الخطورة بالنسبة لكل وحدة خطر منها.

2- طريقة تجميع الأخطار: إذا وجدت وحدات خطر متماثلة ومتجمعة فإنه يسهل التنبؤ بنتائجها بدقة باستعمال الطرق الرياضية والإحصائية المعروفة. وتحتّم هذه الطريقة على أصحاب الأخطار المتماثلة أن يشتركوا في تحمل الخسارة المالية التي تقع من تحقق الحوادث التي يتوقعونها. مثل طريقة التأمين التبادلي.

3- طريقة تأمين الخطر: التأمين نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى هيئة التأمين التي تتعهد بتعويض المتضرر عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي تصيبه.

خامساً: الوقاية والتحكم بالخسائر

تقضي هذه الطرق بالعمل علي تقليل تكرار الحوادث المؤدية للخسارة، أي منع الخسارة، من جهة، وتقليل حدة الخسارة إذا وقع الحادث من جهة أخرى. يهدف منع الخسارة إلي تقليل احتمال الخسارة عن طريق تقليل تكرار الحوادث المؤدية لتحقق الخسارة. كإعطاء قائد السيارة دورات للقيادة الآمنة والقيادة الوقائية، يمكن أن يؤدي إلي تقليل حوادث السيارات.

ويمكن للجهود الجادة لمنع الخسارة أن تؤتي ثمارها وتقلل من تكرار الخسارة، ولكن لن تمنعها نهائياً. ولهذا يبدو بوضوح الهدف الثاني لطرق الوقاية والمنع متمثلاً في تقليل حدة الخسارة في حالة حدوثها. كإقامة الجسور القوية والخزانات، يؤدي إلى تخفيض خسائر الفيضانات، وتركيب نظام الرشاشات التلقائية للإطفاء الفوري للحرائق، يؤدي إلى تخفيض الخسارة الناتجة من الحريق، واستعمال مواد مضادة للنيران عند إنشاء المباني مثل الأبواب والحوائط المضادة للنيران، يقلل من خسائر الحريق.